

# الأحكام المتعلقة بهذا العمل

بِحَثِّ سَبَقٍ نَشْرُهُ فِي مَجْلَدِ الْجَوَاهِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
فِي الْعَدَدِ ٢٧ عَام ١٤٠٩ هـ

لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ  
صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّحْمَنِ  
حَفِظَهُ اللَّهُ



الْحَمْدُ لِلَّهِ  
الْمُتَعَلِّقِينَ بِالْمَالِ

[illegible]

# الأحكام الشرعية المتعلقة بالمال

بَحْثُ سَبَقٍ شَرُفُهُ فِي مَجْلَةِ الْبَحْثِ الْإِسْلَامِيِّ

فِي الْعَدَدِ ٢٧، عَامِ ١٤٠٩ هـ

لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ

صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّحْمَنِ

حَفَظَهُ اللَّهُ

مَكْتَبَةُ الرَّحْمَنِ  
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الناشر

الحمد لله فالحب والنوى، وخالق العبد وما نوى،  
المطلع على باطن الضمير وما حوى، وأشهد أن لا إله إلا  
الذي بهدايته سعد من اهتدى، وبتأييده رشد من اتَّعظ  
وارعوى، ونجذلانه ضلَّ من زلَّ وغوى وحاد عن الطريق  
المرتجى، وأشهد أن محمدًا عبده المصطفى، ورسوله المرتضى،  
بعثه بالتوحيد داعيًا إلى جميع الورى، ومبشرًا بجنات الخلد  
من ترك المراء والهوى، فصلَّى الله عليه، وأزلفه في الحشر  
لديه، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ما طار طير أو  
هوى.

أما بعد:

فإن من أجل نعم الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى أن امتنَّ على عباده  
بإرسال الرسل، ثم جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من  
أهل العلم، يدعون من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على  
الأذى، ويحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل  
العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالَّ  
تائه حيران قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح

أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين،  
وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وقد كان من فرائد عقود الجمان، التي أناط بها المولى  
المنان أعناق بني الإنسان، المشتاقين للنهل من روافد سنة  
عبده العدنان:

بحث بعنوان: «الأحكام المتعلقة بالهلال»

سبق نشره في مجلة البحوث الإسلامية

في العدد ٢٧ عام ١٤٠٩ هـ

وقد رأى فريق العمل على نشر أعمال سماحة شيخنا  
-حفظه الله- طباعته طبعة موسعة، بعد ضبطه، وتنقيحه،  
وتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه تخريجاً مختصراً.

وإذ نسأل الله جَلَّ وَعَلَا أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه  
الكريم، نسأله سبحانه أن ينفع بشيخنا وبيارك لنا في علمه  
وعمله، وأن يجزيه عنا خير الجزاء.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم،

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المصنف

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين،  
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وقائد الغر  
المحجلين، وإمام المتقين، أنصح الخلق وأبرّهم وأزكاهم وأتقاهم  
وأعلمهم بمراد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأشدهم في أمر ربّه جَلَّ وَعَلَا،  
اختره الله للرسالة الخالدة، والشرعية الخاتمة المهيمنة، وأعطاه  
من كمال البيان ما لم يعط غيره من الناس.  
أما بعد:

فقد كانت صحفنا المحلية وبعض مجلاتنا قد نشرت لي  
مقالاً عن الهلال متى تثبت رؤيته؟ وماذا يجب على الناس في  
عباداتهم المنوطة بالهلال صياماً وحجّاً؟ وبماذا يكون دخوله  
واعتمادهم؟ أعلى الرؤية، أم على الحساب وأقوال العارفين به؟  
وقد كثر الحديث عن ذلك وتعدد القائلون فيه؛ من  
منتسب لطلب العلم الشرعي، ومدّع لعلم الفلك، وكثر



الخنوض في ذلك.

وتعمّد بعض الكتاب إثارة المشاعر في كل وقت يكون الناس في استقبال عبادة تتعلق بالهلال، وقد أثّر على هؤلاء الكتاب ما رأوه من تقدم العلم الفلكي في هذه العصور، ومعرفة كواكب قد لا يكون الناس في السابق عرفوها.

وتأثّر بعض هؤلاء بمقولة بعض العلماء المتقدمين التي خالفوا فيها الإجماع، وربما كانت جرأة بعضهم -رحمهم الله- أن قرر إبطال الشهادة من العدول إذا خالفها الحساب، ظناً منهم -رحمهم الله- أن الحساب قطعي الدلالة، وأن الشهادة ظنية الدلالة، وأن الظني لا يقاوم القطعي، فراح بعض من اطلع على مثل هذا القول المردود من قبل أهل العلم ينادي به ويتعلق به، ويجعله حجة تُردُّ بها البيّنة التي اعتبرها الشارع وبني عليها الحكم الشرعي، دون أن يردّ ذلك إلى كلام الله عزَّ وجلَّ، أو كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يعرضه على كلام من هم أقعد في العلم من صاحب ذلك القول وأدق فهمًا ومعهم إجماع الأمة.

كما تأثّر بعض الكتاب ببعض نشرات ندوات فلكية

لم يرجع أصحابها في كلامهم إلى أدلة الشريعة وقواعدها، ولم يتأملوا ما في أدلة الكتاب والسنة من اليسر والتيسير، ولا عرضوا أفكارهم على أهل العلم بأدلة الكتاب والسنة.

وصار أولئك الكُتّاب -عن حسن نية فيما نظن- يشككون الناس في عباداتهم وصيامهم وفطرمهم وفي حجهم، فدعاني ذلك وما ذكرته في مقالي المنشور في آخر رمضان عام ١٤٠٩هـ إلى الكتابة التي أسوق الآن نصها، مع قليل من التصرف والزيادة في بعض المواضع، معتمداً في ذلك الأدلة الشرعية، وكلام خيار الأمة بعد نبيها، فهم أعرف الناس بمراد الله ومراد رسول الله ﷺ، وما فعلته الآن من التعديل القليل والزيادة اليسيرة فبقدر ما تدعو الحاجة إليه.

وقد رأيت إعادة نشر المقال استجابة لأمر شيخنا ووالدنا سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، وتلبية لرغبة زميلنا العزيز الدكتور محمد بن سعد الشويعر رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية؛ لينشره في مجلة البحوث. ولاشك أن ما يُنشر في مجلة هي بمنزلة كتاب يُقْتَنَى ويُرجع إليه

يحتاج لإجراء تعديل عمّا كان يُنشر في صحف سيارة، ومحافظة  
مني على أصل المقال أسوق نصه مع التعديل الذي أشرت إليه،  
وإضافة للزيادة التي نوّهت عنها إمّا في صلب المقال أو على  
شكل تعليقات على المقال<sup>(١)</sup>.

وإليك أيها القارئ الكريم نص الكلمة السابقة، مدخلاً فيها ما ذكرته من التصرف الذي لا يخرجها عن مبناها، ولا يخل بمعناها إن شاء الله جلَّ وعَلَا:

(١) وهي قليلة جدًا - أعني التعليقات - وذلك لضيق الوقت عندي، حيث لم يتسع للبسط والزيادة إلا فيما تدعو إليه الحاجة.

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينًا، وبعث إلينا رسوله محمدًا هاديًا ومعلمًا، فأقام الحجة، وأوضح المحجة، وبَيَّن للناس ما نزل إليهم من ربهم أكمل بيان وأتمّه، ولم يمت -عليه الصلاة والسلام- حتى بيَّن لنا فروع الدين وأصوله، فلا يضل عن هديه بعد ذلك إلا هالك.

وربنا -سبحانه وتعالى- لم يجعل علينا في ديننا أي حرج، بل جعل أموره سهلة مبسطة ميسرة، وأقام لأوقات العبادة دلائل واضحة لا يختص بمعرفتها فئة خاصة من الناس وإنما يشترك في معرفتها الخاصة والعامة، ولم يقيدها بعلم دقيق غامض، بل أناط معرفتها بأمر محسوسة وكواكب سياره، يعرفها المتعلم والعامي، ويهتدي بطلوعها وغروبها المكلفون جميعًا، وهذا من رحمة الله بعباده، وإحسانه إليهم، وجميل لطفه بهم، فله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى؛ إذ لم يجعل أمور عبادتنا معلقة على علوم دقيقة تفتقر إلى حساب وحدس وتخمين؛ لِمَا في ذلك من الحرج والعناء، وحدوث الغلط والاضطراب، وحصول الشك والقلق.

وقد كثرت القول والتذمر من العامة والخاصة، كما كثرت  
ترديد عبارات قوية مثل: أما يوضع لهذا الاندفاع حدٌّ؟

أما يوقف الخوض فيما يربك العامة ويؤثر على نفوسهم؟! وقد يوجد بسبب أمثال هذه الكتابات من الاختلاف والفرقة ما يعم ضرره ويعظم خطره، مما أوجب الكتابة فيه، مع أن أهل العلم قد تكرر منهم البيان وإيضاح الحكم الشرعي. وتوالت كتابات شيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز وغيره، ثم إنه قد اتصل بي بعض من أرى رأيهم محل تقدير واهتمام، ورغب إلى أن أقول شيئاً في هذا الأمر، وأكتب كتابة موسّعة؛ لعل الله أن ينفع بها، وكنت متردداً في ذلك، وأخيراً انشرح صدري للكتابة، وفضلت الاستجابة لرأيه وعزمه.

وبما أن الأمر يتعلق بركن من أركان الإسلام بل بركنين هما الصيام والحج، فلا بد من الاهتداء بقول المبلغ عن الله رسالاته، الذي لا ينطق عن الهوى، بل بكلام هو وحي يوحى، وهو القائل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»<sup>(١)</sup>، وكان أنصح الخلق وأبرّهم، فلم يتركنا نتخبط في ظلم

(١) أخرجه أحمد (١٣٠/٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والطبراني في الكبير (٦٧٠)،

الجهل، ونتقارع بحجج الهوى، بل أعطانا مصاييح كاشفة وهاجة لا يبقى معها شك أو ريبة لمنصف ينشد الحق ويسعى في طلبه، وإليك أيها القارئ جملة منها، وسأقتصر على ما في الصحيح؛ إذ القصد إعطاء القارئ الذي قد تكون أثرت عليه بعض تلك المقالات ما يبدد عنه غيومها، ويزيل عنه آثارها، لاسيما وقد اقترنت بذكر بعض أقطاب العلم ممن لهم في النفوس منزلة عالية، ولكن على فرض أن في بعض كلام أهل العلم ما يؤيد ما نُشر، فإن مما لا شك فيه أن العبرة والعمدة على ما قاله الله ورسوله، وما عدا ذلك فيرد إليهما ويعرض على دالتهما. قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والمراد بالشهود: رؤية الهلال كما هو المتبادر، وبه فسر أهل العلم العارفون بمدلول لغة القرآن، وهم القدوة في ذلك، لا من خالف إجماع السلف؛ كما سوف

---

وابن عبد البر في التمهيد (١٥٠/١) من حديث المقدام بن معد يكرب

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يمربك، إن شاء الله.

ثم تأمل كلام الصادق المصدق تجده فصلًا في الموضوع، واقعًا على المحزّ، ينجلي به عن القلب كل غمة، وهاك ما وعدتك به:

قال الإمام البخاري في "صحيحه": بَاب قَوْلِ  
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ  
فَأَفْطِرُوا ... حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَةَ، عن مَالِكٍ، عن نَافِعٍ،  
عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا  
حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ»<sup>(١)</sup>.

حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَةَ، حدثنا مَالِكٌ، عن عبد الله بن  
دِينَارٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا  
حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٧).



حدثنا آدم، حدثنا شُعْبَةُ، حدثنا محمد بن زيَادٍ، قال: سمعت أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غُبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>.

حدثنا آدم، حدثنا شُعْبَةُ، حدثنا الْأَسْوَدُ بن قَيْسٍ، حدثنا سَعِيدُ بن عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا، يَعْنِي: مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ في "الفتح" بعد كلام له على معنى الحديث: «فعلّق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية؛ لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير، واستمر الحكم في الصوم، ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك -يعني الحساب- بل ظاهر السياق يُشعر

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٩١٣).

بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلاً، يوضحه قوله في الحديث الماضي: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، ولم يقل: فاسألوا أهل الحساب. والحكمة فيه: كون العدد عند الإغماء يستوي فيه المكلفون، فيرتفع الخلاف والنزاع<sup>(١)</sup>.

وقال: «ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله: «فَأَقْدُرُوا لَهُ» خطاب لِمَنْ خَصَّهُ اللَّهُ بهذا العلم، وأن قوله: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ» خطاب للعامة. قال ابن العربي: فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد. قال: وهذا بعيد عن النبلاء -يعني: فكيف برسول رب العالمين؟- وقال ابن الصلاح: معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفته الآحاد. قال: فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه، ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه، وإنما قال

(١) فتح الباري (٤/١٢٧).

مجوازه...». الخ<sup>(١)</sup>.

وقال عن اعتبار الحساب: «وقال ابن بزيمة: وهو مذهب باطل، فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم؛ لأنها حدى وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب...»<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «وقال ابن بطال: في الحديث -يعني حديث: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ»- رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل، وإنما المعول الرؤية، وقد نُهينا عن التكلف، ولاشك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف»<sup>(٣)</sup> اهـ.

وقال الإمام مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مَالِكٍ، عن نَافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري (١٢٢/٤).

(٢) فتح الباري (١٢٧/٤).

(٣) فتح الباري (١٢٧/٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٠٨٠) (٣).

حدثنا أبو بكر ابن أبي شَيْبَةَ، حدثنا أبو أُسَامَةَ، حدثنا  
عُبَيْدُ اللَّهِ، عن نَافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ، فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا  
وَهَكَذَا وَهَكَذَا»، ثُمَّ عَقَدَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ «فَصُومُوا لِرُؤُوسِهِ،  
وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»<sup>(١)</sup>.

وساق أحاديث في هذا المعنى إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا  
أبو بكر ابن أبي شَيْبَةَ، حدثنا عُندَرٌ، عن شُعْبَةَ، وساق السند  
إلى ابنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّا  
أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا،  
وَهَكَذَا»، يَعْنِي تَمَامَ ثَلَاثِينَ<sup>(٢)</sup>.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا إبراهيم  
ابن سَعْدٍ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عن  
أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا  
رَأَيْتُمُ الْهَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ

(١) أخرجه مسلم (١٠٨٠) (٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨٠) (١٥).

فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا<sup>(١)</sup>. وساق رَحِمَهُ اللَّهُ روايات عدة في هذا المعنى.

قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم: «باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال، وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يومًا: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ»، وفي رواية: «فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»، وفي رواية: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ»، وفي رواية: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا»، وفي رواية: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، وفي رواية: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، وفي رواية: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب. وفي رواية للبخاري: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٠٨١) (١٧).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨٨/٧).

واختلف العلماء في معنى: «فَاقْدِرُوا لَهُ»، فقالت طائفة من العلماء: معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب، ومن قال بهذا: أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، وغيره ممن يجوز صوم يوم ليلة الغيم عن رمضان؛ كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وقال ابن سريج وجماعة -منهم: مطرف بن عبد الله، وابن قتيبة، وآخرون-: معناه قدروه بحساب المنازل، وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه: قدروا له تمام العدد الثلاثين يوماً<sup>(٢)</sup>.

قال أهل اللغة: يُقال: قَدَّرْتُ الشيءُ أَقْدَرَهُ وقدرته وأقدرته بمعنى واحد، وهو: التقدير. قال الخطابي: «ومنه قوله تعالى:

(١) هذه رواية عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ، والرواية الأخرى كقول الجمهور أنه لا صوم ولا فطر إلا بالرؤية أو إكمال العدد، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وهو المنصوص عنه. يُنظر: الإنصاف للمرداوي (٢٦٩/٣).

(٢) يُنظر: المبسوط للسرخسي (٧٨/٣)، والمقدمات المهدات (٤١٥/٣)، والحاوي الكبير (٤٠٧/٣)، والمغني لابن قدامة (١٠٨/٣).

﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]»<sup>(١)</sup>.

واحتج الجمهور بالروايات المذكورة: «فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، وهو تفسير لقوله: «فَاقْدِرُوا لَهُ»؛ ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا، ويؤكد الرواية السابقة: «فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ».

قال المازري: «حمل جمهور الفقهاء قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاقْدِرُوا لَهُ» على أن المراد كمال العدة ثلاثين؛ كما فسر في حديث آخر. قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد به كلام المنجمين؛ لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم؛ لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يُعَرِّفُ النَّاسَ بما يعرفه جماهيرهم»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم. «وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ»، فمعناه: حال بينكم وبينه غيم، يُقال: غم وأغمي وغُمِّي بتشديد الميم وتخفيفها، والغين مضمومة فيها، ويقال: غُبِّي... الخ»<sup>(٣)</sup>.

(١) معالم السنن (٩٤/٢).

(٢) المعلم بفوائد مسلم (٤٣/٢).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨٩/٧).

وبهذا اكتفى بالنقل من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخلاصته من شرح الحافظ في "الفتح على البخاري"، وما أتبعه من أحاديث مسلم، ومن شرح الإمام النووي، الذي قال فيه السبكي -صاحب المقولة الشاذة في ردّ الشهادة إذا خالفها الحساب<sup>(١)</sup>:- «إنه -أي النووي- محرر المذهب الشافعي، وحسبه أنه صاحب "المجموع"، و"الروضة"، و"شرح صحيح مسلم"، و"تهذيب الأسماء"، وغيرها»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ ابن حجر -أيضاً بعد نقل الخلاف في خصوص النظر في الحساب والمنازل:- «وقال ابن الصباغ: أما بالحساب فلا يلزمه -يعني: الحاسب- بلا خلاف بين أصحابنا، قلت: ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك، فقال في "الإشراف": صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يُرَ الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، وقد صح عن أكثر الصحابة

(١) يُنظر: رسالة في الهلال، ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣١/٢٥).

(٢) يُنظر: مقدمة تهذيب الأسماء (٥/١).



والتابعين كراهته، هكذا أطلق ولم يفرق بين حاسب وغيره، فمن فرق بينهما كان محجوجاً بالإجماع قبله»<sup>(١)</sup> أهـ.

**أخي القارئ:** بعد هذه المقدمة النفيسة من كلام المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يحسن بنا أن نفكر متجردين عن الهوى: ما الذي نجنّيه من الكتابة عن الصيام وتكذيب شهود رؤية الهلال؛ لأن الحساب قد دلّنا على أن الشهر لن يهل أو أنه لم يولد؟ هل عندنا بذلك أثارة من علم ممن لا يُردُّ قوله؟ أو أننا صدّقنا نتيجة حسابنا إن كنا نحسن الحساب؟! أو أننا وثّقنا بِخَبَرِ حاسبٍ قال لنا ذلك؟! مع افتقار خبره إلى مقوّمات قبول الخبر؛ من الثقة، والأمانة، والخبرة الطويلة، وتجربة صوابه دائماً.. الخ. وعدم الاستغناء عنه بخبر من أمرنا الله بتصديقه، وقبول أمره، والوقوف عند نهيه، والرضا بحكمه بدون أي تردد؛ لأن الله عصمه وأيده.

أما غيره من أهل الحساب فإن قداماءهم ومحدثيهم لا يدّعون لأنفسهم العصمة، ولم يسجلوا هذا في كتبهم،

(١) فتح الباري (٤/١٢٣).

ولو سَجَّلوه لدرَّ العلماء عليهم، فكيف نسبها عليهم بكل بساطة؟! ودون مراعاة لِمَا كان عليه سلفنا الصالح الذين هم أحرص على جمع الكلمة وتوحيد الأمة، وكانوا أتقى لله وأبر وأفقه في العلم من غيرهم، والاعتداء بهم خير وفلاح وبر، وترك قولهم لقول أهل الحساب ضلال وعقوق وإزدراء بهم، وما كانوا لذلك أهلاً.

أخي القارئ: إننا قد كُفينا الأمر، وإن نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أماننا فعلينا أن نوليه ما يستحقه من الاحترام والتقدير على كل قول أو رأي.

إن علماء الأمة يقولون: إن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز، فهل يليق بنا أن ننسب لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إخفاء شيء من شرع الله، أو أنه جهل الرد إلى أمر نحن اهتدينا له؟! إن أمراً وسع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه يجب أن يسعنا، وسوف ترى أيها القارئ الكريم تفصيل القول في معنى وصف أمتنا بالأمية إن شاء الله تعالى.

إنني أعلم أن من كتب في صحفنا عن الرؤية وعدم صحتها لا ينسب لنفسه أنه اهتدى لما لم يهتد إليه محمد

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأني أحسن الظن بهم، من عرفته منهم ومن لم أعرفه. لكنني أرى أنهم كلفوا أنفسهم تحمل حملاً ثقيلاً، ووقفوا بما كتبوه رادين لسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بدون قصد؛ إذ لا يُعقل أن مسلماً يدين بالإسلام حقاً يرضى أن يرد سنة رسول الله بحساب، سوف نقرأ قول أصحابه عنه فيما يأتي إن شاء الله، ونعرف بذلك ما تجشمه هؤلاء، هداهم الله وإيانا، وبصّرنا وإياهم بديننا؛ إذ أن البصيرة في الدين من هدي سنة المرسلين.

إن أمة الإسلام مضى لها أكثر من أربعة عشر قرناً، وأجمعت على عدم اعتبار الحساب في إثبات عبادة الصوم والحج، وإذا وُجد فرد قد شدَّ<sup>(١)</sup> ردُّوا قوله، ولم تقل بالحساب إلا طائفة الإسماعيلية الطائفة المعروفة، ومن كان قريباً منها من الطوائف؛ كما ذكر ذلك حفاظ الإسلام من القرون الأولى إلى

---

(١) كمطرف بن عبد الله بن الشخير، أحد التابعين، وقد شكك الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر بنسبة ذلك القول لمطرف رَحِمَهُ اللَّهُ، كما حكى رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع على خلافه. يُنظر: التمهيد لابن عبد البر (٣/٤٤/١٤)، ورسالة في الهلال ضمن مجموع الفتاوى (١٢٦/٢٥) وما بعدها.

من جاء بعدهم من الحفاظ.

وللفائدة وإزاحة لما قد يكون قد علق بالأذهان من جرّاء النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم في بعض كتابات من كتبوا مدّعين في كتاباتهم بلا دليل شرعي خطأ الشهود الذين شهدوا بالرؤية عند الكسوف، وتعذر ظهور الهلال إذا وجد كسوف، أقول:

لقد أرشدنا سيد الرسل وخاتمهم إلى ما نعتبره من الكسوف، وقال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا لِلصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>. وقد رواه وغيره من أحاديث الكسوف عامّة مخرجي السنة في كتاب الكسوف. وسكت عن الاقتران والافتراق، وسبب الكسوف التجلي، فلم يرتب على ذلك حكماً سوى الصلاة حتى يكشف عنا.

أيليق بنا أن نزيد ونقول: تُردُّ بذلك الشهادة، ويُحكم بكذب الشهود العدول الذين لا غرض لهم في ظاهر الأمر، بل

(١) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

عليهم من المشقة والتعرض للمتاعب ما يعلمه من يتولى أخذ  
شهادتهم ومطالباتهم بإحضار من يشهد بعد التهم وأمانتهم؟!  
أَلَمْ يَقُلْ رَبُّنَا جَلَّ وَعَلَا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ  
وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾

[المائدة: ٣؟]

ومع ذلك أترك الله أمراً في منتهى الخطورة فلا يرشدنا  
إليه في كتاب ولا سنة؟!!

إن هذا الظن بالله وبرسوله غير لائق، ومن كتب عن  
الهلال لا أشك أنه لم يَرِدْ في ذهنه هذا الظن، لكن كتابته  
تؤدي إليه، فهل يرضى لنفسه ذلك؟

ثم تعال معي نقرأ بعض كلام أهل العلم حول هذا  
الموضوع لتزداد طمأنينة؛ لأن علماءنا الأجلاء بحثوا هذا الأمر  
بعلم وتعقل، وأرسوا لنا فيه قواعد متينة، وليس ذلك قول  
طائفة واحدة منهم، بل هو قول عامة علماء الأمة خلفاً عن  
سلف.

## بعض أقوال أهل العلم:

ونبدأ بشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ؛ لأن بعض من كتب عن الهلال وردَّ الشهادة لمخالفة الحساب قد هَوَّش<sup>(١)</sup> على الناس بالنقل عنه، فأحببت البدء به، ولو كان من سبقه من أئمة الإسلام ردُّوا على من قال بالحساب، وسَفَّهوا رأيه، وعدُّوه خالف الإجماع.

قال رَحِمَهُ اللهُ، بعد مقدمة عظيمة في كمال الدين، ووجوب اتباع صراط الله المستقيم، وأن الله أمرنا أن لا نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات، وأن الله أمرنا بالاعتصام بالدين، وأنه يقع المتنازع في تفصيله، فتارة يكون بين العلماء المعتبرين في مسائل الاجتهاد، وتارة يتنازع فيه قوم جُهَّال بالدين، منافقون أو سَمَّاعون للمنافقين يقبلون منه... الخ، وبسط الكلام في ذلك بمعانٍ رائعة وألفاظ شائقة<sup>(٢)</sup>.

(١) هَوَّش: خلط الأمر وجعله مضطرباً، والهوشة: الفتنة والهييج والاضطراب. يُنظر: العين (٦٧/٤)، وتهذيب اللغة (١٨٩/٦)، والصاحح للجوهري (١٠٢٨/٣) (هوش).

(٢) يُنظر: رسالة في الهلال ضمن مجموع الفتاوى (١٢٦/٢٥) وما بعدها،

ثم قال: «وكان مقتضى تقدم هذه المقدمة أني رأيت الناس في صومهم وفي غيره أيضاً، منهم من يصغي إلى ما يقوله بعض جهال أهل الحساب من أن الهلال يُرى أو لا يُرى، ويبني على ذلك إمّا في باطنه وإمّا في باطنه وظاهره؛ حتى بلغني أن من القضاة من كان يردُّ شهادة العدد من العدول لقول الحاسب الجاهل الكذاب: أنه يُرى أو لا يُرى، فيكون ممن كذَّب بالحق لمّا جاءه».

ثم قال: «وفيهـم -يعني: القضاة- من لا يقبل قول المنجم لا في الباطن ولا في الظاهر، لكن في قلبه حسيكة<sup>(١)</sup> من ذلك وشبهة قوية، من جهة أن الشريعة لم تلتفت إلى ذلك، لا سيما

=

ومن يقرأ كلامه رَحِمَهُ اللهُ في هذه المقدمة يجد لذةً وشعوراً بهيبة العلم، وسمو أدب العلماء مع الشريعة، فعليك أيها القارئ بالرجوع إليه والتأمل في معانيه.

(١) الحسيكة: الحقد والعداوة، ومنه قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الْمَرْأَةَ حَتَّى يُبْقِيَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهَا حَسِيكَةً». أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٧٤/٦). ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٨٦/١) (حسك).

إن كان قد عرف شيئاً من حساب النيرين، واجتماع القرصين، ومفارقة أحدهما الآخر بعدد درجات، وسبب الإهلال، والإبدار، والاستسرار، والكسوف والخسوف»<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «إنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم والحج، أو العدة، أو الإيلاء، أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بنجر الحاسب أنه يُرى أو لا يُرى، لا يجوز، والنصوص المستفيضة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك كثيرة، وقد أجمع المسلمون عليه، ولا يُعرف فيه خلاف قديم أصلاً، ولا خلاف حديث، إلا أن بعض المتأخرين من المتفقهة الحادئين بعد المائة الثالثة زعم أنه إن غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب.

وهذا القول وإن كان مقيّداً بالإغمام ومختصاً بالحاسب، فهو شاذٌّ مسبوق بالإجماع على خلافه، فأما اتّباع ذلك في

---

(١) رسالة في الهلال ضمن مجموع الفتاوى (١٢٦/٢٥) وما بعدها، وفيها كلام نفيس، وإيضاح نادر النظير، وردّ على من تعلق بالحساب بأبلغ كلام وأدق عبارة، ولم أحدد الصفحات ليقراً من أراد الرجوع إلى كلام شيخ الإسلام كامل أطراف البحث؛ لما فيه من فوائد عظيمة.



الصحو، أو تعليق عموم الحكم العام به، فما قاله مسلم، وقد يُقارب هذا قول من يقول من الإسماعيلية بالعدد دون الهلال، وبعضهم يروي عن جعفر الصادق جدولاً يعمل عليه، وهو الذي افتراه عليه عبد الله بن معاوية، وهذه الأقوال خارجة عن دين الإسلام، وقد برأ الله جَلَّ وَعَلَا جعفر منها».

ثم قال: «وأنا -إن شاء الله- أبين ذلك وأوضح ما جاءت به الشريعة دليلاً وتعليلاً شرعاً وعقلاً».

ثم سرد رَحِمَهُ اللهُ أحاديث كثيرة، وقال: «فهذه الأحاديث المستفيضة المتلقاة بالقبول دلت على أمور:

أحدها: أن قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ...»<sup>(١)</sup>، هو خبر تضمن نهياً، فإنه أخبر أن الأمة التي اتبعته هي الأمة الوسط، أمة لا تكتب ولا تحسب، فمن كتب أو حسب لم يكن من هذه الأمة في هذا الحكم، بل يكون قد اتَّبَعَ غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محرَّم منهى عنه، فيكون

(١) تقدم تخريجه (ص ١٦).

الكتاب والحساب المذكوران منهياً عنهما».

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَبَيَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا أَيْتُهَا الْأُمَّةُ الْأُمِّيَّةُ لَا نَكْتُبُ هَذَا الْكِتَابَ، وَلَا نَحْسِبُ هَذَا الْحِسَابَ، فَعَادَ كَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى نَفْيِ الْحِسَابِ وَالْكِتَابِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَيَّامِ الشَّهْرِ، الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى اسْتِسْرَارِ الْهَلَالِ أَوْ طُلُوعِهِ.

ثم قال: لَا نَحْتَاجُ فِي أَمْرِ الْهَلَالِ إِلَى كِتَابٍ وَلَا حِسَابٍ؛ إِذْ هُوَ تَارَةٌ كَذَلِكَ، وَتَارَةٌ كَذَلِكَ -يعني: تسعة وعشرين وثلاثين- وَالْفَارَقُ بَيْنَهُمَا الرُّؤْيَا فَقَطْ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ آخَرُ مِنْ كِتَابٍ وَلَا حِسَابٍ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ، فَإِنْ أَرَبَابُ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يَضْبُطُوا الرُّؤْيَا بِضَبْطٍ مُسْتَمِرٍّ، وَإِنَّمَا يَقْرِبُونَ ذَلِكَ، فَيَصِيبُونَ تَارَةً، وَيَخْطِئُونَ أُخْرَى. وَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأُمِّيَّةَ الْمَذْكُورَةَ صِفَةُ مَدْحٍ وَكَمَالٍ مِنْ وَجْهِ: فَمِنْ جِهَةٍ: الْاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ بِمَا هُوَ أَبْيَنُ مِنْهُ وَأَظْهَرُ وَهُوَ الْهَلَالُ، وَمِنْ جِهَةٍ: أَنَّ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ هُنَا يَدْخُلُهُمَا الْغَلَطُ».

وبعد كلام حول الحساب والجداول والتقويم والتعديل قال: «ولهذا ما زال العلماء يعدُّون من خرج إلى ذلك قد أدخل في دين الإسلام ما ليس منه ... إلى أن قال: وما جاءت به

الشرعة هو أكمل الأمور وأحسنها وأبينها وأصحها وأبعدها عن الاضطراب؛ وذلك أن الهلال أمر مشهود مرئي بالإبصار، ومن أصح المعلومات ما شوهد بالإبصار.

ثم ذكر أن الطريق لمعرفة الهلال الذي تتعلق به الأحكام مثل صيام رمضان الرؤية فقط بالسمع والعقل، وسرد الأدلة على ذلك.

أما أهل الحساب فقال عنهم رَحِمَهُ اللهُ بَأْنِ العقل يؤكد عدم انضباط حسابهم، فذكر ما نصه: «وَأَمَّا العقل فاعلم أن المحققين من أهل الحساب كلهم متفقون على أنه لا يمكن ضبط الرؤية بحساب بحيث يُحكم بأنه يُرى لا محالة أو لا يُرى البتة على وجه مطرد، وإنما قد يتفق ذلك».

قال: «ولهذا كان المعنيون بهذا الفن من الأمم: الروم، والهند، والفرس... إلى أن قال: ومثل بطليموس الذي هو مقدم هؤلاء ومن بعدهم قبل الإسلام وبعده لم ينسبوا إليه في الرؤية حرفاً واحداً».

ثم قال: «فتبين أن قولهم في رؤية الهلال وفي الأحكام من باب واحد، ويُعلم بأدلة العقل امتناع ضبط ذلك، ويُعلم بأدلة

الشرعية تحريم ذلك، والاستغناء عمَّا نظن منفعته بما بعث الله به محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الكتاب والحكمة.

وقال: «والمُعْتَمِد على الحساب في الهلال كما أنه ضال في الشريعة مبتدع في الدين، فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب... إلى أن قال عن الهلال: وقد يراه بعض الناس لثمان درجات، وآخر لا يراه لاثنتي عشرة درجة، ولهذا تنازع أهل الحساب في قوس الرؤية<sup>(١)</sup> تنازعًا مضطربًا، وأئمتهم كبطليموس لم يتكلموا بذلك بحرف؛ لأن ذلك لا يقوم عليه دليل حسابي» أ.هـ.

أخي القارئ الكريم: لقد لَحِصْتُ لك ونقلت من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما بسطه في أكثر من مئة صفحة من كتاب الصيام<sup>(٢)</sup> لنفاسته، وليكف اندفاع بعض الكتَّاب الذين ذكروا أنهم اعتمدوا على بعض كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) قوس الرؤية: هو قوس وهمي، والدرجات هذه درجات تقديرية يقطعها الكوكب في دورته، فالدورة الكاملة ستون وثلاثمائة درجة، ونصفها ثمانون ومائة.

(٢) يُنظر: مجموع فتاوى ابن تيمية - كتاب الصيام (ج ٢٥).

ومع تكريري إحسان الظن بهم إلا أني أقول لهم: «ما هكذا يا سعد تورد الإبل»<sup>(١)</sup>!! احرصوا على الانكفاف عما يثير ويهوش على الناس في عباداتهم، وحسبكم سنة نبيكم المعصوم.

وهبوا أن شيخ الإسلام أو تلميذه ابن القيم أو خلاهما قال: إذا أكد الحساب عدم الرؤية، أو حصل كسوف، ترد الشهادة لذلك، فهل قاله مَنْ لا يُردُّ قوله، المسدد بالوحي النازل عليه من السماء صباح مساء؟!

ومع ذلك فإن الشيخين -رحمهما الله- لم يقولوا: تُردُّ الشهادة لذلك. وقد برأهما الله من الإقدام على ردّ الشهادة الصحيحة لمجرد الحساب الذي حكى عنه الإمام شيخ الإسلام ما قرّبت لك بعضه، ونقلت لك خلاصته، وقد بيّن أن القول بالحساب قول الطائفة الإسماعيلية ومن نحا نحوها من الفرق التي هي على شاكلتها.

---

(١) هو مثل من أمثال العرب يُضرب لمن قصّر في الأمر. يُنظر: مجمع الأمثال (٣٦٤/٢).

وإليك بعض كلام الأئمة الأعلام من سائر المذاهب، وسوف ألحق ذلك ببعض كلام علماء الفلك المعاصرين -إن شاء الله- ليعلم أن قدماء الفلكيين ومتأخريهم لم يدعوا قطعية حسابهم، فكانوا بذلك منصفين.

قال الحافظ العراقي على حديث: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ»: «وذهبت فرقة ثالثة إلى أن معنى الحديث قدره بحساب المنازل»<sup>(١)</sup>، ونسب ذلك لمطرف بن عبد الله ابن الشخير، وابن سريج.

ورد ذلك الحافظ ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يصح عن مطرف، وأن من حكاه عن الشافعي فقد غلط، ونفى نسبه إليه. وقال البغوي على قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ»: «معناه التقدير بإكمال العدد ثلاثين، يُقال: قدرت الشيء أقدره قدرًا بمعنى قدرته تقديرًا، ومنه قوله تعالى:

(١) طرح التثريب في شرح التقریب (١٠٨/٤).

(٢) يُنظر: التمهيد لابن عبد البر (٣٥٢/١٤).

﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]»<sup>(١)</sup>.

وذكر قول أهل الحساب ورده، ثم قال: «وذهب عامة أهل العلم إلى أنه لا يصوم ولا يفطر إلا برؤية الهلال أو بإكمال العدة ثلاثين»<sup>(٢)</sup>.

ومثل ذلك -أي: استنكار العمل بالحساب- في عامة كتب فقه الشافعية والمالكية والأحناف والحنابلة.

قال ابن عابدين: «لا عبرة بقول المؤقتين في وجوب الصوم، ولا يُعتبر قولهم بالإجماع، ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه»<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر كلام الكبسي في الحساب وهجّنه، وأن متأخري أصحابه ردوه عليه، كابن حجر، والرملي، وغيرهم، ونقل عن ابن دقيق العيد أن الحساب لا يجوز الاعتماد عليه. وفي "شرح مسلم" للأبي والسنوسي على قوله

(١) شرح السنة (٢٣٠/٦).

(٢) شرح السنة (٢٣٢/٦).

(٣) حاشية ابن عابدين (٣٨٧/٢).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَاقْدِرُوا لَهُ»، قال: «لا يصح أن يكون حساب المنجمين؛ لأنه حدس وتخمين»<sup>(١)</sup>. وروى ابن نافع عن مالك في الإمام الذي يعتمد الحساب أنه لا يُقتدى به ولا يُتابع<sup>(٢)</sup>.  
ونقل القرافي عن سند بن عنان أنه قال: «لو كان إمام يرى الحساب فأثبت به الهلال لم يُتبع؛ لإجماع السلف على خلافه»<sup>(٣)</sup>. ونقل ابن عرفة إنكاره<sup>(٤)</sup>، وعن ابن العربي أيضًا<sup>(٥)</sup>.

وفي "شرح رسالة ابن أبي زيد"<sup>(٦)</sup> على قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ»: فيعد ثلاثون يومًا من غرة الشهر الذي قبله، ثم يصام، وكذلك في الفطر. ظاهر كلامه أنه لا يُلتفت إلى كلام

(١) إكمال إكمال المعلم، مع شرحه مكمل إكمال الإكمال (٣/٢٢٢، ٢٢٣).

(٢) يُنظر: حاشية الرهوني (٢/٣٤٢)، والتوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٣٨٨).

(٣) الذخيرة للقرافي (٢/٤٩٣).

(٤) يُنظر: الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (١/٥٠٩).

(٥) يُنظر: عارضة الأحوذى (٣/١٦٥).

(٦) الثمر الداني شرح رسالة القيرواني (ص ٢٩٤).



المنجمين، وهو كذلك.

ثم قال: «وقال ابن الحاجب: ولا يُلتفت إلى قول المنجمين اتفاقاً. وسُئل عlish عن رجل في زمانه اعتمد على حسابه في ثبوت رمضان وشوال، ولم يعتبر رؤية الهلال بالبصر، أهو ضلال؟ فقال رَحْمَةُ اللَّهِ: نعم هو ضلال، تحرم موافقتهم فيه، ويجب إنكاره والنهي عنه حسب الإمكان؛ إذ هو هدم للدين، ومصادم لحديث سيد المرسلين». أ. هـ.

ثم نقل الإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يعوّل في صومه وفطره على الحساب، ونقل عن ابن رشد الجدل الإجماع على ذلك.

وفي "شرح الزرقاني"<sup>(١)</sup>، و"الشرح الصغير"<sup>(٢)</sup> أيضاً: أنه لا يثبت دخول الشهر بقول الحاسب، وأن نفيه من باب أولى، لا بحق نفسه، ولا بحق غيره.

وقال قبله الأبي في "شرح مسلم" على قول النبي

(١) يُنظر: شرح الزرقاني (٢٠٦/٢).

(٢) يُنظر: الشرح الصغير (٦٨٥/١، ٦٨٦).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ...» إلخ: «لم يصنع ذلك لأجل أنهم لا يكتبون ولا يحسبون؛ لأنهم لا يجهلون الثلاثين والتسع والعشرين، وإنما وصفهم بذلك سدًّا لباب الاعتداد بحساب المنجمين، الذي تعتمده العجم في صومها وفطرها وفصولها»<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك قال السنوسي في "شرح مسلم"<sup>(٢)</sup> أيضًا.

وقال العلامة سليمان الجمل الشافعي عند قول زكريا الأنصاري: «يجب صوم رمضان بإكمال شعبان ثلاثين يومًا»<sup>(٣)</sup>: «فَهُمْ مَنْ كَلَامِهِ عَدَمٌ وَجُوبُهُ بِقَوْلِ الْمُنْجِمِ، بَلْ لَا يَجُوزُ»<sup>(٤)</sup>.

وقال: «لأن الشارع إنما أوجب علينا الصيام بوجود الرؤية لا بوجود الشهر»<sup>(٥)</sup>.

وقال: «ولو دُلَّ الحساب القطعي على عدم الرؤية ففيه

(١) إكمال إكمال المعلم، مع شرحه مكمل إكمال الإكمال (٢٢٢/٣، ٢٢٣).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) منهج الطلاب (ص ٣٠).

(٤) حاشية الجمل على شرح المنهج (٣٠٤/٢).

(٥) المرجع نفسه.

اضطراب للمتأخرين، والراجع العمل بشهادة البينة»<sup>(١)</sup>.

وقال عند قول زكريا الأنصاري: «أو ثبوتها بعدل شهادة»<sup>(٢)</sup> - إي: ثبوتها في حق من لم يره: «شمل كلامه ما لو دُلَّ الحساب على عدم إمكان الرؤية، وانضم إلى ذلك أن القمر غاب الليلة الثالثة على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء - يعني: لم يعمل بالحساب - لأن الشارع لم يعتمد الحساب، بل ألغاه بالكلية، وهو كذلك؛ كما أفق به الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وقال -أيضاً-: «ولا يجوز اعتماد قول منجم، وهو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني، ولا قول حاسب، وهو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره»<sup>(٤)</sup>.  
وفي «فتاوى الرملي»<sup>(٥)</sup> قريب من ذلك.

(١) المرجع السابق (٣٠٥/٢).

(٢) منهج الطلاب (ص ٣٤).

(٣) حاشية الجمل على شرح المنهج (٣٠٦/٢).

(٤) حاشية الجمل على شرح المنهج (٣٠٥/٢).

(٥) يُنظر: حاشية الرملي (٤١٠/١).

وقال ابن مفلح الحنبلي في "الفروع" في كتاب الصوم: «ومن صام بنجوم أو حساب لم يجزئه وإن أصاب، ولا يحكم بطلوع الهلال بهما ولو كثرت إصابتهما»<sup>(١)</sup>. ومثله في غير هذا الكتاب من كتب المذهب، وما بسطه شيخ الإسلام ابن تيميه فيه كفاية عن بقية كتب المذهب الحنبلي.

ومن المتأخرين الإمام الصنعاني، قال رَحِمَهُ اللهُ: «أما حديث: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ»<sup>(٢)</sup>، فما هو إلا إخبار بأنه يتحرَّب الناس أحزابا ويخالفون الهدي النبوي، فطائفة تعمل بالحساب -يعني: الباطنية- حتى دخل عالم من العلماء في ذلك...»<sup>(٣)</sup> إلخ.

وقال<sup>(٤)</sup>: «إن النص اشترط في لزوم الصوم أحد أمرين: إما الرؤية، أو إكمال العدة...»، إلى أن قال على قول النبي

(١) الفروع (٨/٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٨٠٢) وصححه، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) منحة الغفار على ضوء النهار (٤٢٣/١).

(٤) حاشية العدة على شرح عمدة الأحكام (٣٢٨/٣ وما بعدها).

ثم قال: «وأعرب ابن السبكي». ثم نقل كلامه في الاعتداد بالحساب وأنه قطعي، ورد عليه بقوله: «قلت هذه القطيعة المدعاة إن أراد أنها قطعية عند الحاسب وسلمنا له ذلك، فهو رجوع إلى قول بعض أكابر الشافعية أنه يختص بالحاسب، وإن أراد أنه قطعي عند الحاسب وغيره، فهذا باطل».

ثم قال: «وما هذا وأشباهه إلا من شؤم علم الهيئة والنجوم الذي لم يأت عن الشارع حرف بصحته. والشارع قد أوضح أوقات العبادات، وأناطها بأظهر الواضحات، أفتردّ الشهادة التي أمر الشارع بقبولها بقول الحاسب؟!...» إلخ. أ. هـ.

وقال أبو الطيب صديق خان على قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»، قال: «ولم يقل: فاسألوا أهل الحساب. والحكمة: كون العدد عند الإغماء يستوي فيه

المكلفون، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التيسير، وهم من الفرق الضالة...»<sup>(١)</sup> إلخ. أ. هـ.

وقال صاحب "مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" بعد أن ذكر أن المعول على الرؤية: «وذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التيسير في ذلك..» إلخ. فرد كلامهم، وقال: «قال الباقي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم، وقال ابن بزيمة: هو مذهب باطل، فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم؛ لأنه حدس وتخمين ليس فيه قطع ولا ظن غالب...»<sup>(٢)</sup> أ. هـ.

أقول: لقد أوضحت بما فيه الكفاية إن شاء الله.

ولو ذهبنا لنقل كلام الفقهاء مذاهب علماء الأمصار في القديم لوجدنا أن القول برد الشهادة لقول الحاسب قول مردود، كفانا السلف الصالح مؤونة معاناة رده، وحكوا لنا الإجماع على ذلك، وما وجد من شذوذ بعد الإجماع فهو مردود لا يُعَوَّل

(١) يُنظر: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، وبهامشه عون الباري لحل أدلة البخاري (٣١٤/٤).

(٢) مرعاة المفاتيح (٤٣٥/٦). ويُنظر أيضًا: فتح الباري (١٢٧/٤)، وعمدة القاري (٢٨٧/١٠)، وسبل السلام (١٥٢/٢).

عليه، ويكفي أنه قول طائفة باطنية عدوة للإسلام والمسلمين، وتسعى لهدم الملة الحنيفية، فلا يليق بطالب علم أن يغترّ بها، أو بقول من انخدع بالحساب؛ لمصادمة ذلك للسنّة الصحيحة وإجماع السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

والواجب أن يسعنا ما وسعهم، وأن لا نبتدع في ديننا ما لم يأذن به الله سبحانه ولا رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يؤثر عن الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أخي القارئ الكريم: هذه جمل من النقول أحببت تقريبها لك؛ لتزداد اطمئناناً بهدي سلفك الصالح، وأنهم ما كانوا غافلين، ولكن منزلة سنة رسول الله عندهم كانت عالية، لا يمكن أن تُزاحم في نفوسهم، أو تُعارض بأقوال أهل الحساب والتسيير والتعديل، وثقتهم بها وبقائلها، الذي لا يُردُّ قوله، ولا يُزاحم بآراء الآخرين، جعلت لهم ذلك الفهم وتلك المنزلّة عند الله وعند عباده المؤمنين.

وقد حرصت أن أنقل لك خلاصة الموضوع، وإلاّ فإن بسط ذلك يستدعي مني ومنك وقتاً كثيراً، ولكن حسبك من النور ما يضيء لك الطريق، ويقيك العثار إن شاء الله.

وإليك باختصار قول بعض الفلكيين المعاصرين، وقد أقيت نظرة على أكثر من عشرة مباحث في أكثر من عشرة كتب؛ منها المترجم، ومنها من ألفه عرب مسلمون، ونحن -بحمد الله- مكتفون بما اكتفى به سلفنا الصالح من عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى عهدنا الحاضر، وفي دولتنا السعودية الباقية -ولله الحمد- على منهج السلف، ولكن ننقل لك من كلام المختصين بعلم الفلك المعاصرين ما يبين أن دعوى القطعية في الحساب كما لم تكن مسلمًا بها عند حساب الأولين، فكذلك الحال عند المتأخرين.

يقول الأمين محمد أحمد كعورة<sup>(١)</sup>: بعض العوامل المؤثرة

في حركة القمر:

١- التغيير في المدار الإهليجي للقمر دوريًا، أي: حوالي

٣١,٨ يومًا.

٢- التفاوت، وهو تأثير يعجل بظهور الهلال والبدر قبل

ميعادهما، ويؤخر نصف القمر.

(١) مبادئ الكونيات (ص ٩٦، ٩٧).



٣- التغير في بُعد الأرض عن الشمس، وبالتالي في بُعد القمر عن الشمس، ولذا تتأثر قوة جاذبية الشمس المؤثرة على القمر.

٤- التغير في تلاقي مدار القمر مع مدار الشمس.

٥- التغير في زاوية ميل القمر.

ونتيجة لهذه العوامل والتأثيرات تصبح حركة القمر والأرض والشمس معقدة للغاية، لدرجة أن مواقع هذه الأجرام بالنسبة لبعضها البعض لا تتكرر أبدًا. ولذا كان من المستحيل وضع تقويم مضبوط للسنة القمرية؛ لأن الشهور القمرية تختلف من سنة لأخرى.

إن متوسط مدة الشهر القمري هي تسعة وعشرون يومًا ونصف اليوم، ولكن نتيجة لما ذكرنا من عوامل التأثيرات فإن زمن الدورة قد يزيد أو ينقص ١٣ ساعة، وبناء عليه يختلف مولد الأهلة من شهر لآخر، فقد يظهر الهلال بعد ٢٩ يومًا أو بعد ٣٠ يومًا.

وكما ذكرت فلا أعتقد أن هناك قاعدة يُرتكز أو يُعتمد عليها في معرفة عدد أيام الشهور القمرية، وإن الاعتماد

الأساسي لهو على الرؤية.

إن الشهور القمرية تلعب دوراً كبيراً في حياة المسلمين، ف شهر رمضان المكرم، والحج، والأعياد تعتمد على مولد القمر، وأعتقد أنه من واجب المسلمين أن يهتموا أكثر بدراسة حركة القمر، ورصد الأهلة بالطرق الحديثة، أي: رؤيتها بالمنظار أو المجهر الحديث.

رؤية الهلال: كثيراً ما اختلفت الدول الإسلامية في بداية ونهاية شهر رمضان، بل إن رؤية هلال شهر رمضان أصبحت من المشاكل المزمنة التي لم يجد لها العالم الإسلامي حلاً بعد، والسبب الأساسي في ذلك هو ما سبق أن ذكرت من أن حركة القمر معقدة للغاية، ويكاد يكون في حكم المستحيل وضع تقويم مضبوط للشهور العربية؛ لأن موقع الأرض والقمر والشمس لا يتكرر في فترات منتظمة.

ثم قال: إن الحل في رأيي لهذه المشكلة -التي أساء الاختلاف فيها إلى سمعة العالم الإسلامي- هو الآتي:

أن يعتمد المسلمون على الرؤية، وذلك يتماشى مع الدين؛ كما جاء في الحديث الشريف.. إلخ.

هذا بعض كلام الكتّاب عن القمر وحالة إبداره وإساره وإهلاله في العصر الحديث، بعد تطور هذا العلم، واختراع المراصد الدقيقة والأجهزة الفائقة والكواكب الدوارة في محيط الأرض أو خارج محيطها، وهو يتوافق مع كلام حدّاق الحساب المتقدمين؛ كما مرّ بك في ثنايا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

وبهذا وأمثاله من مواقف علماء الشريعة وعلماء الحساب تعلم أيها القارئ عظيم لطف الله بنا، وسابغ فضله علينا؛ إذ لم يجعل ركنين من أركان الإسلام مربوطًا بحساب، فيه لدى أهله من الاضطراب ما مرّ بك، مع الجزم باستحالة وضع تقويم دقيق ثابت لحصول التغيرات الفلكية في أماكن القمر، مما سبقت الإشارة إليه، وما لم أذكره أكثر من ذلك<sup>(١)</sup>.

---

(١) وبعد إعداد هذا البحث اطلعت على أكثر من عشرة كتب أخرى تختص بعلم الفلك، أعارتني إياها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما صورت لي عدة صور لبحوث نشرت في مجلات خارجية وداخلية، وليس في واحد من هذه الكتب أو واحدة من تلك النشرات ما يشير إلى قطعية الحساب، أو رد الشهادة إذا خالفته، وقد عرض عليّ أخيراً توصيات

ومقترحات ندوة الأهلة والمواقيت والتقنيات الفلكية المعقودة في الكويت من ٢١ رجب إلى نهاية ٢٣ رجب عام ١٤٠٩ هـ وفيها ما يلي:  
أولاً: التوصيات العلمية (المبادئ):

- ١- إذا ثبت رؤية الهلال في بلد وجب على المسلمين الالتزام بها، ولا عبرة باختلاف المطالع لعموم الخطاب بالأمر بالصوم والإفطار.
- ٢- يؤخذ في الحسابات المعتمدة في حالة النفي -أي: القطع باستحالة رؤية الهلال- وتكون الحسابات الفلكية معتمدة إذا قامت على التحقيق الدقيق لا التقريب، وكانت مبنية على قواعد فلكية مُسلَّمة، وصدرت عن جمع من الفلكيين الحاسبين الثقات، بحيث يؤمن وقوع الخلل فيها. فإذا شهد الشهود برؤية الهلال في الحالات التي يتعذر فلكياً رؤيته فيها تُرد الشهادة؛ لمناقضتها للواقع، ودخول الريبة فيها.
- ومن هذه الحالات التي تستحيل فيها الرؤية:
- أ- إذا شهد الشهود برؤية الهلال قبل الوقت المقدر له بالحساب الفلكي، وهو وجوده في الأفق بعد غروب الشمس، فلا عبرة بالشهادة على رؤية الهلال قبل حصول الاقتران. أو إذا تزامنت الشهادة مع الاقتران، سواء كان الاقتران مرئياً كالكسوف، أو غير مرئي مما تحدده الحسابات الفلكية المعتمدة، وهذه الحالة نص عليها عدد من فقهاء المسلمين، كابن تيمية، والقرافي، وابن القيم، وابن رشد.

ب- إذا شهد الشهود برؤية الهلال بعد الغروب في يوم رُوي فيه القمر صباحاً قبل الشروق، فلا عبرة بالشهادة على هذه الرؤية.

٣- رؤية الهلال هي الأصل في إثبات دخول الشهر، ويُستعان بالحساب

أخي القارئ الكريم: إن الكتابات باستحالة الرؤية، أو بحتميتها، أو احتمالها، للقطع بوجود القمر في الأفق بناء على نتائج الحساب أو عدم وجوده، قد ظهر أنه أمر تخرصي تخميني. أما الوجود القطعي فهو ما أخبر به الشارع في كتابه، أو على

=

الفلكي في إثبات الأهلة بالرؤية، وذلك بتحديد ظروف الرؤية في اليوم والساعة والجهة وهيئة الهلال، ولكن لا يُكتفى بالحساب للإثبات، بل لا بد من الشهادة المعتبرة على رؤيته، فإن دَلَّ الحساب على إمكانية الرؤية وعدم الموانع الفلكية، ولم يُرَ الهلال، وجب إكمال الشهر ثلاثين .. إلخ. ثم ذكر في التوصيات أشياء أخرى.

والذي أحب أن أعلقه على هذه التوصيات هو أن دعوى الرؤية هي في الأصل دعوى مهذرة، أهدرتها هذه التوصيات، وجعلت الحساب مهيمنًا عليها، وهو الميزان الذي تُرَدُّ إليه، ولم أجد توقعيات على هذه التوصيات لأعلم من كان فيها من أهل العلم العارفين لقدر النصوص الشرعية، وأدع التعليق على ما يتعلق برَدِّ الشهادة واعتماد الحساب، فقد كفانا ذلك علماء الإسلام الذي سبق لك في هذا المقال قراءة كلامهم؛ منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن قبله من الحفاظ ومن أتوا بعده.

وإنما أحب أن تعيد النظر فيما سبق من كلامهم، أو ترجع إلى مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - الجزء الخامس والعشرين، ففيه ما يشفي العليل، ويروي الغليل.

لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو شاهده الناس مشاهدة تنفي الشك.

ولقد مررت على كلام كثيرين من أهل العلم فوجدته لا يشير إلى القطعية بحال إلا من شذَّ، وقد ردَّ عليه علماء مذهبه وغيرهم قديماً وحديثاً، والله يعفو عنا وعنه، ولقد اطلعت -أيضاً- على نتائج مجالس فقهية في مؤتمرات وجامعات، وكنت شاركت في بعضها، ولم يكن لدى أحد من هذه المجالس أي اعتبار لقطعية الحساب، وأن الشهادة تُردُّ لأجله.

وقد مررت بك أسماء علماء، وتركت كثيرين جدًّا، وحسبك أن أعداداً من فحول أهل العلم -كابن المنذر، وابن عبد البر، وابن رشد الجد، والباجي، وابن تيمية، وسواهم- حكوا الإجماع على عدم اعتبار الحساب في إثبات الأهلة، وحكموا بشذوذ من خالف في ذلك.

إن محاولة حمل السنة على الحساب محاولة تعسفية، وجور في الشريعة، وخروج عن هدي المسلمين، كما أن العزم على عدم الأخذ بالشهادة إذا خالفها الحساب أمر له خطورته على

دين الشخص، فقد أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالاعتماد على الرؤية، ونهى عن الاعتماد على غيرها بقوله: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ». أيليق بنا أن نقول بلسان الحال أو المقال: (لا)، وقد قال ربنا محذراً من مخالفه أوامر رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

أليس الله أعلم بمصالح عباده؟ أليس رسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ للناس ما نزل إليهم من ربهم أكمل بيان، ولم يترك أمراً دون ذلك إلا وأعطى عنه علماً؛ حتى جعل الناس في جلية من أمرهم؟ فكيف يُعقل أن يترك أمراً يتعلق بركنين من أركان الدين، ويجعله في حال غير ثابتة: تارة بالهلال، وتارة بالحساب إذا علموا؟ ثم إن قَلَّ علمهم عادوا لأمر الرؤية؛ لأن هذا لا زم القول، فيكون المسلمون في تخبط مستمر في دينهم، وشرع الله يتنزه عن مثل ذلك، ويجب على حملته تنزيهه.

وأخيراً أوجه القول لمن كتبوا معترضين على إثبات الرؤية،

وقد بلغني - ولم أتحقق - أن بعضهم كان في عام صائماً يوم  
أفطرنا، ومفطراً يوم صمنا، بناء على ظنه أن القمر لن يطلع في  
الأفق، والله أعلم بذلك. لكنها إن صحّت زلّته وأيّ زلّة؛  
لما فيها من المشاقة التي قال الله عنها: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ  
مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ  
مَا تَوَلَّى﴾ [النساء: ١١٥].

إذ أن رفض الأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاقة،  
ولو كان الشخص يرى أنه على حق؛ إذ لو كان يشاق مع علمه  
بأنه على خطأ لكان ذلك كفراً - والعياذ بالله - وحاشاهم أن  
يكونوا فيما كتبوا كذلك. لكنها الثقة بأهل الحساب،  
والاغترار بهم، والانخداع ببعض ما يدركه أحدهم من علم  
الحساب، وعدم الخبرة بمسالك البحث ومقاصد الشريعة،  
أو لأمر آخر، والله أعلم بالنيات، ولكن سرعان ما تنكشف  
الأمر وتتجلى الحقائق؛ ليدو الشخص على حقيقته.

ثم إني أقول عاتباً على الكاتبين والصحافة والمسؤولين عنها:  
هلاً إذا كان الحديث يتعلق بعامة المسلمين في الداخل



إن طلبه العلم ما سكتوا عن الرد لعدم وجوده عندهم، ولا لأن الموضوع ليس من الأهمية بمكان، ولكن كان الظن أن يستدرك الكاتب على نفسه، ويتراجع عن النزول إلى هوة

سحيقة، فيعدل عن الاكتفاء بمن لهم في هذا الأمر مجال الاختصاص، وإن رأى أن عنده ما ليس عندهم أرشدهم إليه، وتعاون معهم على البرّ والإصلاح، أو أن تتراجع الصحيفة نفسها وتمتنع من فتح صفحاتها للتشكيك وزرع الريبة في نفوس العامة؛ لأن لذلك آثاره الضارة على المجتمع. كما كان الظن أن يتنبه لذلك من لهم النظر في أمر الصحافة.

أقول: إن عتبي على أولئك وهؤلاء -وقديماً قيل: وَيَبْقَى الْوُدُّ مَا بَقِيَ الْعِتَابُ<sup>(١)</sup>- أن الدخول في أمرٍ عامٍّ يتعلق بالعبادة، التي يُخاطب بها عموم الأمة في كل مكان، وعلى مختلف مستوياتهم في العلم، بمثل ذلك التشكيك، والإقدام على الجزم بخطأ الناس في عملهم، يثير استفهامات كثيرة، ويبيد في الأذهان ويعيد ويحمل على البحث عن المقاصد وما وراء هذه الكتابات، ورحم الله امرئاً أعان على الخير أو كف نفسه عمّا لا يعنيها.

إن الإثارة، والتعلق ببعض العلوم، والفرح بها يرتب

(١) عجز بيت، صدره: «إِذَا ذَهَبَ الْعِتَابُ فَلَيْسَ وَدٌّ». يُنظر: العين للخليل الفراهيدي (٧٦/٢)، والعقد الفريد (١٥٢/٢).

أخطارًا كبيرة وبلاء عظيمًا، وربما أثر على نفس الإنسان وعلى موقفه من عبادته، فلا بد من اتهام الرأي، أو مراجعته، والتشاور، وسؤال من له علم أو عليه مسؤولية، قبل تجشم الموضوع بما يثير توجساتٍ نحو من أثار تلك الزوابع، وهل وراءه من يدفعه؟ إذ أن تلك المواقف تدعو لذلك، وتحمل على التساؤل عن الكاتب وأفكاره، والصحيفة ومنهجها ودوافعها.

ومع ذلك فإننا نحسن بهم الظن، ونتمنى لهم التبصر والبصيرة ولنا كذلك؛ إذ الفقه في الدين والبصيرة فيه أعظم حصيلة يدركها المرء في هذه الحياة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في الحديث المتفق عليه: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»<sup>(١)</sup>، ومن أراد الله به الخير فما ذا يفوته بعد ذلك؛ إذ الفقه في الدين كنز عظيم، ونور يهتدي به المرء عند اختلاط الآراء واختلاف الأفهام. نسأل الله أن يجعلنا وإخواننا من هؤلاء.

بقي أن أشير إلى أن العلماء لا يرون أي مانع من الأخذ

(١) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالرؤية عن طريق المرصد، أو بالآلات الخاصة مع الأفراد أو الجماعات، وبأي طريقة، وإنما المهم أن تتحقق الرؤية البصرية، ومع ذلك فلا يجب التكلف والتحمل ما دام أن رسولنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ندبنا إلى التيسير، وحذّرنا من التعسير والتنفير، فقال في الحديث الصحيح: «فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»<sup>(١)</sup>، وقال لمعاذ وأبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا»<sup>(٢)</sup>. وحذّر من الاختلاف، وبين أن الفطر يوم يفطر الناس، والصوم يوم يصومون، والأضحى يوم يضحون<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا التوجيه العظيم أخذ أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ كثيرًا من أحكام التيسير، وفرّعوا على ذلك صورًا عديدة، ليس المقام مقام ذكرها.

ولا شك أنه قد لا يرضي هذا الموقف من أهل العلم

(١) أخرجه البخاري (٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣) من حديث أبي بردة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الْفِطْرُ

يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضَيِّجُ النَّاسَ». أخرجه الترمذي (٨٠٢)

رَجَّهُمُ اللَّهُ بِعُضِّ الْمُتَعَالِينَ، وَلَكِنْ عَذَرَهُمْ قَائِمٌ؛ كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ<sup>(١)</sup>:

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ      أَوْ كُنْتَ أَجْهَلُ مَا تَقُولُ  
لَكِنْ جَهِلْتَ مَقَالَتِي      وَعَلِمْتَ أَنَّكَ جَاهِلٌ  
وأخيراً: أرجو أن أكون قدّمت للقارئ الكريم نبذاً مفيدة،  
ونصبت له مناراً وعلامات يهتدي بها، وأرجو من الله أن  
نكون جميعاً من أهل الحق والإنصاف، الذين يفرحون إذا  
أرشدوا لطريق الصواب: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا  
إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤].

وفي الختام: فإن اتخاذ نتائج الحاسبين، وحصول الكسوف  
والخسوف، مفيداً علماً قطعياً في إثبات الأهلة أو نفيها، وبناء  
الأحكام الشرعية عليها، تقوُّلٌ على الله وعلى رسوله والمؤمنين  
بغير علم، وما هو إلا محاولة الظهور بمظهر التنور وعدم  
الجمود على ما قاله الأسلاف، فهلاً كان الظهور بما يُقدّم للأمة  
من حلول المشاكل الاقتصادية، أو التقدم في ميادين طبية،

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، يُنظر: المجالسة وجواهر العلم (ص ٤٤).

أو في مخترعات ترفع من شأن الأمة علميًا؛ كالذي فعل الغرب والشرق المتقدمان في هذا المجال، مما يعود على أمتنا بالعزّ والسؤدد، ويغنيها في مجال التصنيع عن الأمم الغربية والشرقية، فهذا أجدى، والله المستعان، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.



## فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إكمال إكمال المعلم، محمد بن خلفه الشوتاني الأبى، وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال، محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبدالله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.
- ٤ - تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٥ - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ٦ - التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري، تحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات

وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ

٧ - الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني،  
صالح عبدالسميع الآبي، المكتبة الثقافية، بيروت.

٨ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى  
الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء  
التراث العربي، بيروت.

٩ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، أبو عبدالله محمد بن  
إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ترقيم: محمد فؤاد  
عبد الباقي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٠ - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو  
حنيفة، ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،  
طبعة ١٤٢١هـ.

١١ - حاشية الرمي على أسنى المطالب شرح روض الطالب، أبو العباس  
أحمد بن أحمد الرمي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،  
القاهرة.

١٢ - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، محمد بن أحمد  
بن محمد الرهوني، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر.

١٣ - حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لزكريا  
الأنصاري)، أبو داود سليمان الجمل المصري، دار الفكر، بيروت.



- ١٤ - الحاوي الكبير (شرح مختصر المزي)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٥ - الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي، تحقيق: محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ١٦ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.
- ١٧ - شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق/ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ١٨ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، تحقيق: مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، القاهرة.
- ١٩ - الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٠ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- ٢١ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري

النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٢ - طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٢٣ - عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي، وضع حواشيه: الشيخ جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ

٢٤ - العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ

٢٥ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٦ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٢٨ - الفروع، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة

الأولى ١٤١٨هـ

- ٢٩ - مبادئ الكونيات، الأمين محمد كعوره.
- ٣٠ - المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٤١٤هـ
- ٣١ - المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- ٣٢ - مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٣ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
- ٣٤ - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله ابن محمد بن عبدالسلام المباركفوري، دار البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، الهند.
- ٣٥ - مسند الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
- ٣٦ - المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ

٣٧ - معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ

٣٨ - المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ

٣٩ - المُعلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٤٠ - المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ

٤١ - المقدمات الممهّدات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ

٤٢ - منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: عصام القلعجي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ

٤٣ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة

الثانية ١٣٩٢هـ

- ٤٤ - منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري  
أبو يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
- ٤٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد  
الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي،  
لمكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ
- ٤٦ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار،  
محمد بن علي ابن محمد الشوكاني، وبهامشه عون الباري لحل أدلة  
البخاري، أبو الطيب صديق بن حسن القنوجي.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر.....	٥
مقدمة المصنف.....	٧
الباعث على كتابة هذه الرسالة.....	١٢
لا بد من الاهتداء بقول المبلغ عن الله رسالاته.....	١٣
بيان أن العبرة والعمدة على ما قاله الله ورسوله.....	١٤
الأحاديث الدالة على تعليق الصوم برؤية الهلال.....	١٥
كلام أهل العلم في معنى هذه الأحاديث.....	١٦
قدماء أهل الحساب ومحدثوهم لا يدعون لأنفسهم العصمة ..	٢٤
لا يليق بنا أن ننسب لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إخفاء شيء من	
شرع الله.....	٢٥
لم تقل بالحساب إلا طائفة الإسماعيلية ومن كان قريباً منها .	٢٦
لم يترك الله أمراً من الأمور الهامة في الدين إلا أرشدنا إليه في	
كتاب أو سنة.....	٢٨
ذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في نبذ العمل بالحساب.....	٢٩
كلام الأئمة الأعلام من سائر المذاهب في نبذ الحساب.....	٣٧
الواجب أن يسعنا ما وسع السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.....	٤٦

٤٧ ..... ذكر أقوال بعض الفلكيين المعاصرين

٥٢ ..... خاتمة الرسالة

٦٢ ..... فهرس المصادر والمراجع

٦٩ ..... فهرس الموضوعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





